الملك سلمان لجونسون: نتطلع لمواصلة جهود مواجهة «كورونا»

بحث خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، مع بوريس جونسون رئيس وزراء بريطانيا أعمال دول مجموعة العشرين التي ترأسها المملكة هذا العام والجهود المبذولة ضمن اجتماعاتها لتخفيف آثار جائحة كورونا.

وأعرب الملك سلمان في اتصالا هاتفي، عن تطلعه أن تواصل دول المجموعة جهودها لمواجهة تحديات الجائحة خدمة للشعوب والاقتصاد العالمي.

من جهته، أشاد رئيس الوزراء البريطاني بقيادة المملكة لاجتماعات المجموعة وإدارة التحرك الجماعي لدولها لمواجهة تبعات الجائحة، متمنياً للمملكة النجاح والتوفيق في مسعاها، مشيراً إلى الصداقة التاريخية، والعلاقات الوثيقة بين البلدين وتطلعه إلى تعزيزها وتنميتها.

الخارجية السعودية: إيران تهدد المنطقة العربية بدعم الميليشيات

الوزير فيصل بن فرحان

أكدت الخارجية السعودية، أمس الأربعاء، أن النظام الإيراني يهدد المنطقة العربية عبر دعم الميليشيات المسلحة، مشددة أن الميليشيات تبث الخراب والفوضى في كثير من الدول العربية.

وقال الوزير فيصل بن فرحان في الدورة العادية لمجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية، إن «أخطر التهديدات التي تواجه منطقتنا العربية ما يقوم به النظام الإيراني من تجاوزات مستمرة للقوانين والمواثيق والأعراف الدولية بتهديده لأمن واستقرار دولنا».

كما أضاف «ما زلنا نطالب المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته إزاء ما تشكله هذه الممارسات (العدائية) من تهديد للأمن والسلم الدوليين». وتابع «لا بد لنا من وقفة جادة ضد كافة التدخلات الخارجية في الشؤون العربية الداخلية». كما قال: «موقفنا ثابت بدعم الشعب الفلسطيني الذي يعاني من الاحتلال».

وفي الشأن الليبي، أكد الوزير بن فرحان أن السعودية تدعو الليبيين لضرورة ضبط النفس وحقن الدماء والحفاظ على سيادة ليبيا ووحدة وسلامة أراضيها.

كما جدد ترحيب المملكة بوقف إطلاق النار، مؤكداً على ضرورة البدء في حوار سياسي داخلي يضع المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات.

وفي الملف اليمني، قال «نناشد المجتمع الدولي بأن يولي المزيد من الاهتمام لوقف ممارسات الحوثيين وهجماتهم المتكررة بالصواريخ والطائرات المسيرة التي تستهدف المناطق المدنية الآهلة بالسكان والمطارات والمرافق والمنشآت المدنية بالمملكة».

حفظ سيادة العراق.. ولبنان

وفي الشأن العراقي، أعلن بن فرحان أن المملكة تدعم مساعي العراقيين لتحقيق الاستقرار وحفظ السيادة وحماية مصالح الشعب العراقي ووقف التدخلات في شؤونه الداخلية. وقال أيضاً «نتمنى للبنان أن يستعيد عافيته ويصون سيادته بعيدا عن الميليشيات الطائفية والتدخلات الخارجية».

وأضاف: «الوطن العربي يعيش أوضاعا أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية بالغة الحساسية والخطورة والتعقيد مما يؤكد على أهمية وضرورة تعزيز العمل العربي المشترك».

ليبيا.. تمديد مفاوضات بوزنيقة وسط دعم أممي وإشادة بدور المغرب

أكد وفدا التفاوض الليبي –وفد مجلس النواب بطبرق ووفد المجلس الأعلى للدولة– أن تفاهمات مهمة تحققت في مفاوضات الحوار المتواصل بينهما في مدينة بوزنيقة المغربية، كما أعلنا تمديد المفاوضات إلى اليوم الخميس.

وركزت جلسات الحوار على قضايا المؤسسات السيادية والقانونية والرقابية، وناقشت الآليات وشروط الترشيح لمختلف المؤسسات التي سيتم الاتفاق بشأنها. ومن المقرر أن تخصص الجلسات المتبقية –وفق مراقبين– لقضايا تفصيلية كالآليات المتبعة خلال المرحلة المقبلة وشروط الترشيح لقيادة المؤسسات الليبية.

وقال بيان مقتضب صادر عن وفدي الحوار إن «الحوار السياسي يسير بشكل إيجابي وبناء، والجميع يأمل في تحقيق نتائج طيبة وملموسة من شأنها أن تمهد الطريق لإتمام التسوية السياسية الشاملة في كامل ربوع الوطن». وأضاف البيان أن الطرفين توصلا إلى تفاهمات مهمة تتضمن وضع معايير واضحة تهدف للقضاء على الفساد والإهدار في المال العام، وإنهاء حالة الانقسام المؤسساتي.

ترحيب أممي

من جهتها، رحبت الأمم المتحدة بالحوار وأكدت دعمها للمبادرات التي من شأنها تعزيز جهود السلام، وقال ستيفان دوجاريك الناطق باسم الأمين العام للأمم المتحدة إن المنظمة تدعم المبادرات التي من شأنها أن تعزز وتكمّل جهود السلام الجارية التي بدأها مؤتمر برلين بشأن ليبيا في يناير من العام الجاري.

وأضاف دوجاريك أنه منذ بداية الأزمة الليبية، لعبت المملكة المغربية دورا بناء وساهمت في جهود الأمم المتحدة الهادفة إلى تحقيق حل سلمي للصراع الليبي. وأكد أن الاتفاق السياسي الليبي الموقع عام 2015 في مدينة الصخيرات، هو شهادة على التزام المغرب الحازم في إيجاد حل للأزمة الليبية إلى جانب الأمم المتحدة.

كما عبّر المتحدث الرسمي باسم غوتيريش عن اقتناع المنظمة بأن مبادرة المغرب الأخيرة سيكون لها تأثير إيجابي على تسهيل دور الأمم المتحدة في الحوار السياسي بين الفرقاء الليبيين. وتتركز المحادثات الليبية على المؤسسات السيادية والقانونية والرقابية في ليبيا، وهي نقاط مرتبطة بالبند 15 من اتفاق الصخيرات.

وفي الداخل الليبي، علق رئيس المجلس الأعلى للدولة خالد المشري على محادثات بوزنيقة بأنها تشاورية وغير رسمية، وتبحث عن سبل بدء الحوار الفعلي.

مسؤول أميركي يؤكد احترام واشنطن سيادة دول الخليج ويدعوها لحل خلافاتها

ديفيد شينكر

دعا مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأدنى ديفيد شينكر الأطراف المعنية بالأزمة الخليجية إلى حل خلافاتها، من أجل مواجهة التحديات وردع إيران.

وأكد شينكر –في إحاطة عبر الهاتف لوزارة الخارجية– أن هناك اهتماما على أعلى المستويات في الإدارة الاميركية بحل الخلاف الخليجي، الذي قال إنه لا يخدم سوى مصالح إيران.

وأشار إلى أن إجبار الطائرات القطرية على العبور فوق إيران يؤدي إلى حصول النظام الإيراني على عائدات الرسوم التي يتلقاها مقابل ذلك.

وبخصوص اتفاق تطبيع العلاقات بين الإمارات وإسرائيل، أكد أن بلاده تحترم سيادة جميع الدول الخليجية، لكنها تأمل أن تحذو دول أخرى حذو أبو ظبي لتطبيع العلاقات مع تل أبيب.

من ناحية أخرى، أعلن شينكر أن هناك اختلافا في الموقف من حزب الله بين واشنطن وباريس، حيث تعتبره الولايات المتحدة منظمة إرهابية بينما ترى فرنسا أنه طرف سياسي شرعي، وفق تعبيره.

وقال إن بلاده تدعم مطالب الشعب اللبناني بالإصلاح والشفافية، وإن حملات الضغط والعقوبات التي تستهدف حزب الله وداعميه ستتواصل خلال الأسابيع والأشهر المقبلة.

غريم الأمس صديق اليوم

حكومة المشيشي تعيد رسم خارطة التحالفات بتونس

مثّل الانقسام السياسي الدائر بشأن حكومة هشام المشيشي، والتجاذبات بين قصر قرطاج والبرلمان، منعرجا حاسما نحو تشكيل الأحزاب خارطة تحالفات جديدة ستدفع –بحسب مراقبين– لإعادة خلط الأوراق وتشكيل مشهد برلماني جديد.

وأعلنت قيادات من «قلب تونس» و«ائتلاف الكرامة» و«النهضة» تكوين جبهة برلمانية تجمع 120 نائبا –فضلا عن مستقلين– ستكون بمثابة حزام سياسي لحكومة المشيشي غير المتحزبة، التي منحها البرلمان الثقة يوم 2 سبتمبر الجاري بأغلبية مريحة.

وكان الناطق باسم «ائتلاف الكرامة» سيف الدين مخلوف قد كشف رسميا –في تدوينة عبر صفحته على فيسبوك– دخول حزبه في حزام برلماني يضم أكثر من 120 نائبا، سيكون من أبرز اهتماماته تشكيل محكمة دستورية وتنقيح القانون الانتخابي وتمرير جملة من القوانين ذات الفائدة الاجتماعية والاقتصادية للبلاد.

وسبق أن جابهت حكومة إلياس الفخفاخ صراعات بين الكتل الحزبية الداعمة لها (التيار الديمقراطي وحركة الشعب وتحيا تونس وحركة النهضة)، عرقلت –بحسب قيادات حزبية– عمل الحكومة، وعطلت تمرير مشاريع قوانين بسبب هشاشة الحزام البرلماني الداعم لها وانفراطها.

حزام برلماني للحكومة

وأكد الناطق الرسمي باسم حزب «قلب تونس» الصادق جبنون، دخول حزبه في جبهة برلمانية تضم كلا من ائتلاف الكرامة وحركة النهضة وكتلة المستقبل وبعض النواب المستقلين، ستكون بمثابة الحزام السياسي الداعم لحكومة المشيشي.

وشدد جبنون على سعي حزبه، من خلال هذا التحالف البرلماني المفتوح على جميع الأطياف السياسية، لإيجاد نوع من الاستقرار السياسي يكون بمثابة الأرضية التي تمكّن حكومة المشيشي من العمل في أريحية على خلاف سابقه إلياس الفخفاخ. ورفض الناطق باسم «قلب تونس» ما وصفه بتكرار سياسة الإقصاء التي انتهجها رئيس الحكومة السابق من خلال رفضه تشريك «قلب تونس» في مشاورات تشكيل حكومته، لافتا إلى أن التحالفات الجديدة اقتضتها الضرورة ودقة المرحلة سياسيا واقتصاديا. وكان رئيس الحكومة قد التقى بعد يومين من تنصيبه رئيس حزب «قلب تونس» نبيل القروي، الذي يعد الغريم السياسي لرئيس الجمهورية قيس سعيد، في مؤشر على تغير التحالفات وموازين اللعبة السياسية.

وخلف التقارب بين الغريمين السياسيين السابقين (قلب تونس وائتلاف الكرامة) موجة جدل وانتقاد واسعة، حيث سبق أن أعلنت قيادات هذين الحزبين عن استحالة التوافق فيما بينهما والدخول في تحالف حكومي موحد. وتبرر قيادات من «ائتلاف الكرامة» تحالفها مع «قلب تونس» بأنه كان نتاج حالة الصد الذي وجدته من أحزاب أخرى لا سيما «التيار الديمقراطي» و«حركة الشعب»، مشددة على أن هذا التحالف اقتضته الضرورة.

ويقول النائب عن حركة النهضة محمد القوماني للجزيرة نت إن حكومة المشيشي غير المتحزبة منحت الأحزاب السياسية فرصة لمراجعة أخطائها والقيام بتقييم ذاتي، في سبيل تدارك تداعيات مواقفها السابقة وطبيعة تحالفاتها.

ودعا القوماني الأحزاب السياسية للكف عن المناكفات والصراعات، وإعطاء فرصة للحكومة الجديدة للعمل في أريحية، مشيرا إلى أن الجبهة البرلمانية التي انضمت لها النهضة –والمتكونة من 120 نائبا– ستكون بمثابة رسالة طمأنة من الأحزاب للمشيشي.

ولفت إلى أن الجبهة البرلمانية لا تزال مفتوحة على باقي الأحزاب والقوى السياسية على غرار كتلتي «الإصلاح» و«تحيا تونس» في البرلمان، وذلك بهدف خلق نوع من التوازن والانسجام بين الحكومة والبرلمان، ومنح المشيشي فرص النجاح.

وشدد الفوماني على أن التحالفات الجديدة ستعمل على استكمال الاستحقاقات السياسية، وفي مقدمتها تنصيب المحكمة الدستورية المعطلة منذ سنوات، وتنقيح القانون الانتخابي، واستعجال النظر في مشاريع قوانين أخرى. وانتقد محاولات بعض الأحزاب التي اختارت التموقع في المعارضة، على غرار «التيار الديمقراطي» وحركة «الشعب»، وشيطنة الجبهة البرلمانية الجديدة بالقول إنها «لم تستوعب دروس الماضي، ولا تزال مصرة على استكمال حروب المرحلة السابقة».

وأكد القيادي بالنهضة –في ختام حديثه– أن المشهد البرلماني والسياسي ما بعد تنصيب حكومة المشيشي يشهد تغيرا ملحوظا في علاقة بمن اختار التموقع في المعارضة كـ«التيار الديمقراطي» وحركة «الشعب» و«الدستوري الحر»، ومن اختار دعم حكومة المشيشي.

ووسط هذه التجاذبات السياسية ولعبة التحالفات، يخشى مراقبون أن تصاب أحزاب محسوبة على الخط الديمقراطي والثوري بمعضلة التصدع والاندثار التي أصابت أحزاب اليسار سابقا، لا سيما بعد إعلان الأمين العام لحزب «التيار الديمقراطي» محمد عبو عن قراره المفاجئ بالانسحاب من الحياة السياسية ومن قيادة الحزب.

ويشدد خالد الكريشي النائب عن الكتلة الديمقراطية –التي تضم كلا من حركة «الشعب» و«التيار الديمقراطي»– أن الكتلة لا تزال صلبة ومتماسكة في البرلمان، بعد أن اختارت التموقع في المعارضة ورفضت منح الثقة لحكومة المشيشي. وأضاف، أن الكتلة تعمل حاليا على توسيع حجمها داخل البرلمان وتطعيمها بنواب مستقلين، نافيا أي إمكانية للتحالف مع كتلة عبير موسي في البرلمان لاختلاف الرؤى والسياسات، وفق قوله.

واشنطن تعاقب وزيرين لبنانيين سابقين على صلة بحزب الله

فرضت الولايات المتحدة عقوبات على الوزيرين اللبنانيين السابقين يوسف فنيانوس وعلي حسن خليل لضلوعهما في «الفساد» ودعم ميليشيات حزب الله الذي تصنفه واشنطن «منظمة إرهابية».

ونبه وزير الخزانة الأميركي ستيفن منوتشين في بيان إلى أن «الولايات المتحدة تدعم شعب لبنان في مطالبته بإصلاحات، وستواصل استخدام كل السبل المتوافرة لديها لاستهداف من يقمعونه ويستغلونه».

وقالت الخزانة الأميركية إن الوزيرين السابقين ما زالا فاعلين رغم خروجهما من الحكومة، وهما وزير الأشغال العامة في الحكومة اللبنانية السابقة يوسف فنيانوس ووزير المالية السابق علي حسن خليل. والعقوبات الأميركية على الوزيرين اللبنانيين تشمل تجميد الأصول والعقارات

وأضافت الوزارة أن فنيانوس أمن عقودا حكومية بملايين الدولارات لميليشيات حزب الله، بينما استغل علي حسن خليل منصبه وعمل على تحويلات مالية لتجنيب حزب الله العقوبات. وتعهدت الوزارة بمحاسبة كل من يساعد حزب الله داخل الحكومة أو خارجها.

واعتبرت واشنطن أن شعار «كلن يعني كلن» تعكس جدية اللبنانيين بمطالب الإصلاح، متهمة حزب الله بتغطية الفساد في لبنان مقابل النفوذ. وأوضحت أن 90 شخصية مقربة من حزب الله وضعت على قائمة العقوبات منذ 2017.

من جهته، أكد وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو دعم واشنطن للشعب اللبناني، مشددا على أنه سيتم محاسبة أي شخص يساعد حزب الله على تنفيذ أجندته الإرهابية.

وقال بومبيو في تغريدة، إن واشنطن فرضت عقوبات على وزيرين لبنانيين سابقين فاسدين أساءا استخدام مناصبهم لتقديم دعم مادي لميليشيات حزب الله.

ترامب يعلن عن سحب مزيد من القوات من العراق وأفغانستان

أعلن مسؤول كبير في الإدارة الأميركية أن الرئيس الأميركي دونالد ترامب سيعلن قريبا عن سحب المزيد من القوات من العراق وأفغانستان.

وقال المسؤول للصحافيين الذين يسافرون مع الرئيس أن يتوقعوا إعلانا اليوم الخميس بخصوص سحب القوات المنتشرة في العراق.

وكان ترامب –المرشح لولاية ثانية في نوفمبر/ تشرين الثاني– أعلن سابقا أنه يريد سحب الجنود المتمركزين في العراق، وخلال لقاء في أغسطس مع رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي أشار إلى هذا الإعلان؛ لكن بدون تحديد موعد.

وجاء اللقاء مع تزايد الهجمات ضد أهداف أميركية، إضافة إلى الدعوات التي تواجهها الحكومة العراقية لطرد 5 آلاف جندي أميركي منتشرين في البلاد في إطار جهود محاربة الجماعات المسلحة.

ويأتي القرار في الوقت الذي يواجه فيه ترامب ردود فعل سلبية من تقرير يقول إنه تحدث بشكل مهين عن قتلى الحرب الأميركيين.

أفغانستان

ويأتي ترامب بعد منافسه الديمقراطي جو بايدن في استطلاعات الرأي، وقد يكون الهدف من الإعلان عن خفض القوات وتوقيته إقناع الناخبين بأنه يفي بوعوده بإنهاء ما وصفه بـ«حروب أميركا التي لا تنتهي».

وانسحب الجيش الأميركي من العراق في نهاية 2011، وترك مهمة صغيرة فقط ملحقة بالسفارة الأميركية؛ لكن قوات أميركية أخرى نشرت في البلاد بعد سنوات بهدف دعم القوات العراقية في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية، الذي شن هجوما كبيرا صيف عام 2014.

من جهته، أعلن البنتاغون أنه يريد أن يخفض عدد العسكريين في أفغانستان إلى أقل من 5 آلاف جندي، على خلفية محادثات السلام بين الأطراف الأفغانية. وتنشر الولايات المتحدة حاليا 8600 عسكري في أفغانستان.

وينص اتفاق وقع في فبراير في الدوحة بين واشنطن وحركة طالبان على انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان عام 2021، مقابل تعهد طالبان بانخراطها في مسار السلام.